

لبنان... جسر للتواصل

كلمة رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

مؤتمر الاقتصاد الاغترابي ... لبنان جسر للتواصل

١٥ كانون الأول ٢٠١٥ | بيروت - لبنان

ينظر إلى دور المغتربين اللبنانيين غالباً بالمنظور الاقتصادي، ويجري تقييمه بالأرقام، ولي على هذا ملاحظات تمهيدية رغم إدراكي بأن مؤتمركم هو مؤتمر اقتصادي بالأساس، لكن تخيل لبنان جسراً للتواصل يستدعي صوراً وأفكاراً:

- فالاقتصادي مرتبط بالاستدامة وحقوق الأجيال القادمة؛
- والاقتصادي مرتبط بالأمني وبرز الأمثلة الحاجة إلى اليد العاملة المهاجرة والخشية من الجاليات الأجنبية،
- والاقتصادي مرتبط بالابتكار، ومعلوم ريادة اللبنانيين في تسجيل البراءات وإحداث الفورات في تكنولوجيا الطب والمعرفة والصناعة،
- والاقتصادي مرتبط بالسياسي في عالم انهارت حدوده السياسية وتداخلت موارده وأخذت به مخاطر التلوث والتصحر والتغير المناخي، وكلها لا تعترف بتقسيمات ولا تحدّها حدود.

يرسم هذا السياق الإطار الكلي لاستذكار العلاقات المتبادلة بين عناصر الاقتصاد وما يؤثر فيه من عوامل. وباستخدامنا هذه المقاربة الشمولية نستطيع الإضاءة على إسهامات المغتربين.

تتعرّض الهجرة الدولية في هذه الآونة لضغوطات هائلة، لا سيما الهجرة عبر المتوسط، وهجرة العرب من مسيحيين ومسلمين إلى العالم الغربي. بل إن هجرة العرب ضمن بلدانهم كما جولاتهم السياحية تنكمش إلى أبعد الحدود (لبنان ودول الخليج). ولو تفاقم هذا المنحى في السنوات والعقود القادمة، فإن أثره على علاقات الشعوب والأمم سترتد سلباً على قضايا الثقافة والسلم، وتعزز بالمقابل مقولات المروجين للأصولية والتفوق. كما ستعيق عجلة التنمية والنمو في البلدان المضيفة والمصدرة.

في سياق اليوم: السياق المعولم، وإذ تفقد كلاً من الجغرافيا والسطوة المادية قوتها، هناك نموذج مجتمعي منتشر جغرافياً، عانى لعقود طويلة الحرب الأهلية وصدّامات حادة في إقليم بالغ الاضطراب. عنيانا به النموذج اللبناني الذي يتمتع بكل المزايا التي تجعل من دراسة حالته أمراً جديراً وواعداً.

يتميز الاقتصاد اللبناني بامتداده خارج الحدود الجغرافية للوطن، والمغتربون هم الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، وهم أيضاً يمثلون وجه لبنان الحضاري والثقافي في العالم. يمتلك المغتربون اللبنانيون رؤوس أموال بشرية واجتماعية وعلمية وثقافية إضافة إلى قدرات مالية كبيرة. وهم يلعبون دوراً أساسياً في رسم صورة مضيئة عن وطنهم في الخارج، كما ويساهمون بشكل فعال في دعم الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التحويلات المالية والاستثمارات التي يقومون بها.

تشكل تحويلات المهاجرين اللبنانيين دعامة أساسية للإقتصاد الوطني، بحيث تساعد على تلبية الاحتياجات المعيشية للآلاف من العائلات، وهي ترفد القطاع المصرفي بالودائع بشكل منتظم، حيث يساهم بدوره في إقراضها للقطاع الخاص والعام على حد سواء. كما ان هذه التحويلات تشكل المورد الأساسي لتصحيح الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي تعزيز وضع الخزينة اللبنانية.

لقد حرص مصرف لبنان خلال العقدين الأخيرين على توفير عملة مستقرة وبيئة مصرفية سليمة مما سمح بتجنيب لبنان العديد من الأزمات الاقتصادية ومفاعيلها الاجتماعية، وبزيادة الثقة من خلال ارتفاع السيولة واستقرار الأسعار والفوائد والمحافظة على القدرة الشرائية لدى المواطن. وقد انعكست هذه الثقة في الداخل، كما في الخارج، حيث استمرت تحويلات المغتربين بالتدفق إلى لبنان في مختلف الظروف. فبعد حرب تموز ٢٠٠٦، ساهم استقرار سعر الصرف بتشجيع المغتربين على ارسال تحويلاتهم عبر القنوات الرسمية. كما شكّل القطاع المصرفي اللبناني ملاذاً آمناً في أوقات الازمات، كالأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ وأزمة الديون السيادية في أوروبا عام ٢٠١٠، بحيث ازدادت التدفقات إلى لبنان بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة. إضافة إلى ذلك، ساهم تشجيع مصرف لبنان إنتشار المصارف التجارية اللبنانية في

الخارج وتمركزها في أسواق الدول المرسله للتحويلات، في التخفيف من كلفة تحويل الأموال وتسريعها، وتشجيع المغتربين على ايداع مدخراتهم في هذه المصارف.

في تقرير حديث له، قدّر البنك الدولي تحويلات المغتربين إلى لبنان بـ ٧,٥ مليار دولار أميركي خلال العام ٢٠١٥، مما يشكّل ارتفاعاً بنسبة ٠,٧% مقارنة مع الـ ٧,٤٥ مليار دولار أميركي للعام الماضي. وبذلك حلّ لبنان في المرتبة السادسة عشر- عالمياً، وفي المرتبة الإحدى عشر- بين الإقتصادات النامية الـ ١٢٥ من حيث تحويلات المغتربين في عام ٢٠١٥. كذلك، صنّف لبنان كثاني أكبر متلقّ لتحويلات المغتربين بين ١٦ دولة عربية وكتالث أكبر متلقّ لها بين ٤٩ دولة ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع. كما وقدّرت تحويلات المغتربين إلى لبنان بما يوازي ١٤,٩% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥، وهي النسبة ذات المرتبة الثماني عشر- الأعلى عالمياً، وثاني أعلى نسبة بين الدول العربية. كما غطّت هذه التحويلات جزءاً مهماً من عجز الميزان التجاري، حيث شكّلت نسبتها إلى الاستيراد معدلاً وسطياً قارب الـ ٤٠%، الأمر الذي ساهم بتمويل استيراد السلع والخدمات بنسبة فاقت الـ ٢٠% على مدى السنوات القليلة الماضية.

الوتيرة السنوية لهذه التحويلات مستقرة، وذلك بالرغم مما شكّله انخفاض سعر البترول من تحدٍ على حركة التحويلات، كون هذا الانخفاض يؤثر على حركة الاقتصاد في الخليج، وهو المنبع الأهم للتحويلات إلى لبنان بنسبة ٦٠% من إجمالي تحويلات المغتربين. إن وتيرة التحويلات هي مؤشر جيد يدل على متانة الوضع المالي والثقة بالنظام المصرفي اللبناني. وبحسب تقديرات البنك الدولي، من المتوقع أن تستقر نسبة تحويلات المغتربين إلى لبنان من إجمالي تحويلات المغتربين عالمياً على ١,٣% بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. كما أنها تستحوذ على ١,٧% من إجمالي تحويلات المغتربين إلى الإقتصادات النامية في العام ٢٠١٥، بعد أن سجّلت النسبة نفسها في العام الماضي.

إن الاقتصاد اللبناني يحتاج في المقام الأول إلى جهود ودعم أبنائه المقيمين، كما، والمغتربين، خصوصاً في ظل الظروف والأوضاع التي يمر فيها لبنان. لذلك، نصرّ على ضرورة أن يتعرّز دور المغتربين في وطنهم، وذلك عن طريق تفعيل نشاطهم الاقتصادي والاستثماري في لبنان، خصوصاً وأنّ فرص الاستثمار في لبنان متعددة، وبخاصة في مجال اقتصاد المعرفة، وذلك عن طريق تأسيس الشركات الناشئة أو مسانديتها وتوجيهها وتطويرها عبر مشاركة تجاربهم الناجحة. إن مبادرات مصرف لبنان لدعم اقتصاد المعرفة، والتي أطلقها منذ حوالي السنتين، تهدف إلى تحريك عجلة النمو وخلق فرص العمل الأكثر تخصصاً وكفاءة. ومن خلال استثمار المصارف في الشركات الناشئة، سيساهم اقتصاد المعرفة في خلق قطاع جديد من شأنه أن يحسّن قدرة لبنان التنافسية.

وفي الإطار ذاته، تشارك هيئة الأسواق المالية بفعالية في تأمين بيئة مؤاتية للتداول بالأسهم في البورصة المحلية وفي السوق الثانوية، مما يضمن وجود أسواق مالية عادلة. كما تعدّ الهيئة حالياً لإطلاق منصة إلكترونية للتداول بالأسهم والسندات والسلع والذهب والقطر. وسوف يتمّ تشغيلها من قبل القطاع الخاص على أساس ترخيص يمنح لمجموعة تشغيل واحدة. ومن شأن هذه المنصة أن تساعد الشركات الناشئة الناجحة في طرح أسهمها على الجمهور، وأن تتمكن من التواصل عالمياً مع نظيراتها. علماً أن هدفنا يقضي بتمكين اللبنانيين في الخارج، وحتى غير اللبنانيين، الذين لديهم اهتمام بالاقتصاد اللبناني من الإستفادة من هذه الأداة الفعالة والشفافة والخاضعة لرقابة الهيئة، للاستثمار في لبنان أو للتداول بالأوراق اللبنانية بطريقة ميسرة وموثوقة.

ان مواصلة الجهود المحلية واستقطاب المغتربين اللبنانيين سيسهمان في تحقيق هدفنا القاضي بإنشاء قطاع من شأنه أن يثري لبنان لفترات طويلة ونعوّل على دور المغترب اللبناني والمؤسسات الاغترابية في المساهمة في عملية نهوض لبنان وبناء مؤسساته وترسيخ دعائم اقتصاده وتقويتها. فالهجرة عموماً أضحت عنصراً أساسياً في العلاقات الدولية والتكامل الأممي لتنامي أثرها الاقتصادي والثقافي في بلدان المصدر والمقصد. وبالنسبة للبنان، لطالما كان المهاجرون في دنيا الاغتراب ثروة حقيقية للبلد ومسعفاً لأبنائه، إن لناحية احتواء الاحتقانات الداخلية وفي مقدمها البطالة والفقر، أو لناحية تأمين شبكة حماية كونيّة ومنبراً عالمياً لإثارة قضايا لبنان في المحافل الدولية.

للهجرة اللبنانية -إذن- خصائصها الفريدة. ما نأمل أن يبقى متفاعلاً في أذهانكم في هذه اللحظة العصبية هي تلك الخصائص المرتبطة بالدور القائم والمرتجى تجاه تحديات التطرف والتهميش: دورنا في البلدان المضيفة تحديداً، وفي تعزيز التعاون والسلم الدوليين عموماً. فأن نتحدث عن اللبنانيين المنتشرين عبر العالم، فنحن نتحدث عن ملايين الرسل المحملين بمضامين فلكلورية وثقافية وإبداعية، بل انه أسلوب حياة وتعامل. لقد أصبح "اللبناني" صفة يُنعت بها اللبق والمفاوض والمقدام في مجالات الاختراع والفكر والعلم والاقتصاد والتجارة والأزياء والإعلام وغيرها. نموذج مفعم بالطاقة ومغمور بالنور. تلك هي فعلاً صفات من يتوخى التجسير بين الناس والثقافات، في زمن القطع والتناؤ.

المغتربون هم لبنان الكوني.

وشكراً.